انتهاء عمليات جمع الملح في السماوة

السماوه- عدنان سمير

لم يخل الى المرء وهو يتجه صوب البيداء او اطرافها. ان يلتقي نظره بتلال وبأشكال هرمية بيض تشبه الثلج.. تحيط بها طبيعة متنوعة من المسطحات الملحية والرمال والصخور والآكام . مكامن لا تنضب من الملح امتدت الى ملايين السنين ولا تنتهي الا بمثلها.

طبيعة متناقضة من عطايا الله للانسان في صحراء كلما توغلت فيها كشفت عن اشياء لا تلتقي مع قبلها.

بالقرب من تلك المسطحات التي تبلغ مساحتها اكثر من عشرة كم من المحاليل والصخور الملحية تجد الارض الخضراء والنخيل وبيادر الحنطة والشعير في منطقة الغضاري.

وتلك الطبيعة لا تبتعد كثيراً عن أرض السماوة التي اشتهرت من خلال اغاني المطربين والمطربات.

ومثلما تقول صديقة الملاية (وديني للسماوة لارض مابيه نداوة) أقترن اسم هذه المدينة بالجفاف والاملاح والمفاوز التي

تقتحم طبيعتها مواسم المدينة المختلفة خاصة في موسمي الصيف والشتاء اللذين يتأثران برياح الصحراء وجفافها.

بين الملح والصحراء

المدى كانت هناك بين الملح والصحراء وخيوط الشمس التي تبعث على الدفء الجميل حيث مملحة السماوه التي تعد الاولى اوالاكبر في العراق.

تلك المملحة التي تعتمد على ضخ المحاليل الملحية المتأتية من آذابة املاح صخرية في منخفض البحيرة بواسطة آبار أرتوازيه حيث يوجد ١٤ بئراً في المحيط الخارجي للمملحة او السيول المتأتية من سقوط الامطار.

ويؤكد المهندس سلطان علي سلطان مدير معمل الملح ان هذه السيول هي افضل بسبب عملية غسل التربة من وادي خرز الذي يبعد ٢٠ كم عن المعمل بواسطة الوديان الموجودة اصلاً.

وقد اثبتت الدراسات الجيولوجية وجود (٥٠) مليون طن من الصخور الملحية المتكونة منذ ملايين السنين. بمساحة كبيرة وبعمق مختلف يتراوح بين نصف متر الى سبعة امتار.

وقد انتهت عمليات حصاد الملح قبل ثلاثة ايام ونستمر حالياً في عمليات الغسل وهي آخر عملية لتكديسه في مساحة الخزن او البيع والتحميل المباشر ويوجد لدينا خزين بحدود ١٠٠ الف طن.

حمينا المملحة ٢٠ يوماً

واضاف بعد سقوط النظام السابق اعيد العمل في المملحة بجهود كل العاملين. وقد استمر الدوام بالرغم من وصول القوات الامريكية الى الطريق الرئيس المؤدي الى المملحة وكان ذلك يوم السبت الموافق ٢٠٠٣/٣/٢١ حيث كان هناك مخيم كبير للامريكان يبعد ١٠ كم في منطقة آل بطاح. وامضينا مع حراس من قرية المملحة نحمي المعمل، مدة عشرين يوماً. ثم عاد الموظفون الموجودون في السماوة الى البقاء في المملحة. غير ان بعض السرقات حدثت للاثاث وغيرها من الاشياء التي لا تتعلق بالبنى التحتية والاحزمة والهياكل الحديدية والغسالة والمضخات الرئيسة والبوردات الكهربائية المهمة اضافة الى بعض المواد المهمة التي نقلت الى بيوت

الموظفين للحفاظ عليها وتوثيقها لدى الدائرة. وحفاظاً على هذه المواد الاساسية التي ساهمت بتشغيل المعمل بسرعة.

واشار الى انه بالرغم من صعوبة الحصول على الوقود والكهرباء في الشهر السادس من العام المنصرم استطعنا التشغيل مع قرب بدء عمليات ضخ المحاليل واشتغل المعمل بنصف طاقة الضخ البالغة ١٠٠ الف طن.

وكان لدى المعمل عند حدوث الغزو الامريكي للعراق خزين بحدود ٥٠ الف طن. وقد تم الاتفاق مع الشركة العامة للمسح الجيولوجي على البيع المباشر للمواطنين بسبب الحاجة الماسة للملح. وتم البيع بواسطة صكوك بالاتفاق مع الحاكم الاداري للمثنى آنذاك سامي عزارة وايداع المبالغ لحساب المملحة في المصارف وعلى وفق الاصول والقانون وبلغت المبيعات بحدود مليار دينار لحين استقرار الوضع واصبح القطع مثلما كان في بغداد.

٢٠٠ الف طن ملح

واكد ان مملحة السماوة التي فيها المعمل الوحيد في العراق الذي ينتج سنوياً ٢٠٠ الف طن لسد حاجة القطر من الملح الذي يستخدم في القطاع الخاص في الدباغة والأكل والصناعات الغذائية وفي القطاع العام يستخدم في النفط والبتروكيمياويات والمواد الأولية لصنع الحوامض للبطاريات والزيوت النباتية والورق والاطارات.

وأوضح ان المعمل وصلت اليه حالياً مولدات كهربائية بطاقة. ميكا ونصف لتشغيل المعمل والمضخات وكثفت الجهود لمضاعفة عمليات الضخ التي من المؤمل الوصول بطاقتها الاعتيادية الى (٢٠٠ الف طن).

مؤتمر تنمية وتحديد احتياجات الاهوار يعقد في هور ابو زرك

حسين كريم العامل

تحت شعار جنة عدن تعود ثانية عقد مجلس ابناء الاهوار والمعهد العراقي للفترة من ١- ٢ كانون الاول مؤتمر تنمية وتحديد احتياجات الاهوار في محافظة ذي قار حيث جرت اعمال المؤتمر الذي حضره عدد من ممثلي وزارة البيئة والموارد المائية والتربية والصحة والثقافة وجامعتي البصرة وذي قار وممثلي منظمات المجتمع المدني اضافة الى ممثل القوات الايطالية وقيادة شرطة ذي قار في منطقة الاصلاح المحاذية لهور ابو زرك وقد تركزت محاور المؤتمر على مناقشة اكثر من ١٨ بحثا عن واقع الاهوار تناولت كيفية ادارة الموارد المائية وتطوير الواقع الزراعي والثروة الحيوانية والمستقبل البيئي في مناطق الاهوار وواقع الخدمات الصحية ودور الثقافة والتعليم في تطوير سكان الاهوار والواقع الاجتماعي وتطوير المرأة وواقع ومستقبل اطفال الاهوار كما تناولت البحوث الجوانب الاقتصادية حيث تطرقت الى اهمية الاستثمار في تطوير المشاريع التنموية والسياحية وكذلك تناولت البحوث قضايا الهجرة والمهجرين ومشاريع الاسكان وواقع البنى التحتية في مناطق الاهوار فيما تركزت تعقيبات الحاضرين التي اعقبت القاء البحوث على الاهتمام بالجانب العملي ومعالجة مشكلة البطالة وتوطين النازحين كما طرحت مشكلة ارتفاع نسبة الجريمة بين ابناء الاهوار ومشكلة مخلفات الحرب من الغام وقنابل عنقودية اضافة الى قلة الابنية المدرسية وعدم كفاية الكوادر التدريسية وكذلك مشكلة غمر الاراضي الزراعية بالمياه وتضرر الفلاحين والدعوة الى اقامة السداد الواقية كما طرحت قضية التلوث البيئي الذي تسببه معامل الطابوق والتلوث الاشعاعي الذي خلفته الحروب الطويلة، هذا وقد اسفرت اعمال المؤتمر عن ١٦ توصية تضمنت: التاكيد على اهمية اعادة الاهوار بصورة علمية وتوفير الحصص المائية الكافية لذلك، الاهتمام بالبنية التحتية كالطرق والمدارس والمستشفيات، استحداث مشاريع تنموية للقضاء على البطالة، الاهتمام المراة من خلال فتح مراكز اجتماعية لتطوير المراة وتوعيتها، تطوير وتوفير الكوادر العلمية اللازمة للنهوض بالواقع التربوي والثقافي والعلمي في مناطق الاهوار، الاهتمام بموضوع الالغام والعمل على ازالتها واعداد برامج لتحديد مواقعها لتوعية المواطنين بخطورتها، انشاء مجمعات سكنية عصرية تتوفر فيها جميع المستلزمات الضرورية مع مراعاة خصوصية المنطقة، الاهتمام بالواقع الزراعي واقامة السداد الواقية لدرء خطر الفيضان، الاهتمام بالتربية والتعليم ومكافحة الامية والتاكيد على تطبيق نظام التعليم المسرع، تقديم الدعم للنازحين والمهجرين وتوفير مستلزمات العيش الضرورية لهم من قبل الدولة، تشكيل لجنة خاصة لجمع الادلة عن جرائم الابادة الجماعية التي تعرض لها سكان الاهوار ابان عهد النظام السابق، الاهتمام بحماية بيئة الاهوار والتاكيد على منع وسائل الصيد الجائر وابادة الثروة السمكية باستخدام السموم والمبيدات والصعقة الكهربائية، ومعالجة التلوث البيئي الذي تسببه معامل الطابوق غرب مناطق الاهوار وسن قانون لحماية البيئة، تشكيل هيئة مركزية ترتبط بمجلس الوزارة لانعاش الاهوار، اعتبار اليوم الثاني من كانون الاول يوما للاهوار، الدعوة الى مؤتمر دولي للاهوار يعقد في مناطق الاهوار لتشجيع الاستثمارات الدولية في المنطقة، استقدام الفرق الخاصة بالمسح الاشعاعي لمسح مناطق الاهوار وتحديد المناطق الملوثة بالمناطق المشعة.

بعد سنوات من الإهمال مجاري ميسان تعود إلى الخدمة

ميسان / محمد الحمراني

الكثير من دوائر الدولة العراقية كانت تعاني من إهمال كبير خاصة تلك الدوائر، التي لم تكن لها توجهات عسكرية وركنت حتى أصبح المواطن لا يحس بها وبجهودها على الرغم من أنها تمتلك ملاكاً كبيراً ولكن في الأغلب خصص هذا الملاك.. ليس لخدمة المواطن إنما لخدمة أفكار هو لا يعرف عنها أي شيء ومن ضمن الدوائر التي كانت مهملة في مدينة العمارة.. دائرة المجاري.

(المدى) التقت المهندس (فؤاد خضير) مدير مجاري ميسان ليحدثنا عن الفارق، الذي حصل لدائرته بعد سقوط الدكتاتور.

معالجة المشاكل

حين طلبت من المهندس (فؤاد خضير) أن يتكلم عن وضع دائرته في العهد السابق قال: لم تكن دائرة.. إنها مجرد (كرفان) صغير تابع إلى دائرة ماء ميسان وكان (الكرفان) يحتوي على غرفتين واحدة كنت أنا أجلس فيها.. أما الثانية فكان يجلس فيها أغلب موظفي الدائرة.. اقصد رؤساء الأقسام.. أما العمال فيجلسون في الساحة المقابلة لـ(الكرفان) وهي حارة في الصيف وباردة في الشتاء وفي عام ٢٠٠٠ انفصلنا عن دائرة الماء ولكن بقينا مهملين في الكرفان ذاته في حي الحسين القديم وهو بعيد عن الكثير من الأحياء وهذا ما تعذر التعرف على الكثير من المشاكل وخلال تلك الفترة لم يتصل بنا أي مسؤول في الدولة لغرض تطوير دائرة المجاري أو تطوير العمل واصبح النهج العام للحكومة.. هو اعتماد المجاري المكشوفة التي كانت تمثل نسبة ١٠٠٪ وأدت المجاري المفتوحة إلى إصابة العديد من الناس بأمراض مختلفة ولكن ليس باليد حيلة وأضاف: طبعاً كان هذا الحال يشمل جميع دوائرنا في أقضية ونواحي محافظة ميسان وهذا ما جعل الدائرة شبه ميتة.. تعيش بمعزل عن هموم المواطن ولا تمتلك القدرة على الوصول إلى المواطن ومعالجة مشكلاته.

وعود بريطانية

وحين سألت المهندس (فؤاد خضير) عن وضع الدائرة الآن أجاب: لقد انتقلنا قبل شهرين من (الكرفان) إلى بنايتنا الجديدة ذات الطابقين التي قامت بانجازها شركة (هوزان) العراقية وأنجز المشروع بكلفة (١٥٠) مليون دينار واختير لها موقع بالقرب من مديرية شرطة العمارة على الطريق الواصل بين البصرة والعمارة وخلف الدائرة تم بناء كراج للآليات الثقيلة وهو الكراج الثاني للدائرة بعد كراجها السابق الواقع في منطقة حي الحسين وزارت (المدى) شعب الدائرة، التي تتوزع على طابقي الدائرة ومنها: الهيئة الفنية، والمخازن، الحسابات، المتابعة، الصيانة ومجاري العمارة وزودت اغلب هذه الشعب بأثاث حديث وتسلمت الدائرة خلال الأشهر الماضية (٣) صاروخيات و(٦) ساحبات وعدداً من الحفارات وأكد المهندس (فؤاد خضير) أن دائرة مجاري العمارة بحاجة ماسة إلى دراسة نظامية لإنجاز خطة جديدة لعمل المجاري النظامية وأكد: أن نسبة المجاري النظامية في المحافظة ١٥٪ وقال: لقد اتصلنا بالقوات البريطانية من أجل مساعدتنا لإقامة شبكات مجارٍ نظامية ولكنهم أعطونا وعوداً ولم ينفذوا لنا ما طلبناه منهم.

الأيام الماضية

كذلك التقينا الأستاذ (نوفل حاتم) مسؤول مجاري مركز المحافظة وتحدث لنا عن الأعمال، التي انجزوها خلال الأيام الماضية ومنها: تعلية منهولات في مركز المحافظة، وتنفيذ خط مجارٍ بطول ٦٥٠ متراً وخط آخر بطول (١) كم وكذلك تنفيذ خط مجاري الماجدية بطول ٧٠٠ م وكذلك اقامت الدائرة مشاريع جديدة ومنها: تنفيذ خط مجاري منطقة قطاع (٢٨) وبطول (١) كم وكذلك تم إنجاز خط مجاري منطقة العروبة بطول (١) كم وفي منطقة القطاع تم إنجاز مجرى بطول (١) كم وفي منطقة القطاع تم إنجاز مجرى بطول (١) كم وكذلك تمت معالجة العديد من الاختناقات في أماكن متفرقة في المحافظة وأيضاً تم عمل بعض (الربطات) في شارع الفاو وكذلك في شارع بغداد وتم إنجاز غرف واسيجة لمراكز متفرقة لتصريف المياه داخل المحافظة وخارجها. إذن دائرة مجاري ميسان ومع سقوط الطاغية رفعت عنها الأيدي الخيرة غبار سنوات من الإهمال لتعود إليها الحياة مرة أخرى.

إلى أجهزة وزارة النفط... للاستفادة من الأفكار

أزمة البنزين وطرق حلّها كما يراها أصحاب السيارات

بغداد / بشار الشداد الحياوي

البنزين مادة أساسية في تحريك عجلة الاقتصاد، من خلال تسهيل عملية انتقال البضائع والأشخاص، لذلك فإن شحة هذه المادة له الأثر السلبي في حياة المواطنين ونشاطهم الاقتصادي، وهذا ما لاحظناه في ذروة الأزمة من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية وشحة بعضها مما أثار التذمر والاستياء في صفوف المواطنين.أزمة البنزين تكررت، وتكرارها أمر يثير الاستغراب، لأن ذلك يعني أن هناك قصوراً وتعمداً في تشخيص الأسباب أولاً ومن ثم معالجتها معالجة جذرية. والطرف صاحب العلاقة المباشرة بأزمة البنزين هم اصحاب السيارات الذين سهروا الليالي مرابطين في صفوف طويلة متحملين برد الشتاء وخطورة الأوضاع من أجل الحصول على البنزين، بعد أن تعرض عدد من محطات التعبئة لأعمال إرهابية. في هذا الاستطلاع توجهنا الى اصحاب السيارات فقط لنسألهم عن أسباب هذه المشكلة التي أصبحت مزمنة والتي لا يعاني منها غيرهم ولا يقف بهذه الطوابير سواهم، علماً بأن بعض الناس يرى أن اصحاب السيارات هم أحد أطراف خلق هذه الأزمة.

عن أسباب الأزمة وعن الطرق الكفيلة بحلها تحدث إلينا مجموعة من أصحاب السيارات من وجهة نظرهم.

البنزين متوفر

السائق حاج محمد الراضي - ٤٩ عاماً - صاحب سيارة خصوصي - تحدث إلينا قائلاً: أن البنزين متوفر وليس كما يشاع بعدم وجود البنزين، ولكن هناك نفوس ضعيفة وأيادٍ مخربة وخاصة من موظفي وزارة النفط وهي تحاول إشاعة الفوضى

وتدمير الاقتصاد الوطني، لذلك يجب أن يتولى إدارة شؤون هذا القطاع الحيوي من هم جديرون بتحمل المسؤولية، وإلا كيف يجري البنزين على الأرصفة وفي الدهاليز المظلمة بكميات كبيرة ويختفي من محطات التعبئة وتحت مرأى ومسمع وزارة النفط.

الإدارات وراء الأزمة

سرمد سامي - صاحب سيارة خصوصي - مسيوبيشي - قال لنا: إنه وإخوته يتناوبون على الوقوف في الطابور، ولا حديث لهم سوى أزمة البنزين، أما عن سبب المشكلة فهو إن إدارات محطات التعبئة وعمالها يتحملون المسؤولية لأنهم الطرف الوحيد المستفيد من خلق الأزمة، لقد أصبح عامل المحطة خلال الأزمة يأخذ ١٥٠٠ دينار زيادة على كل عشرين لتر، والمسؤولون عن المحطة يمارسون البيع العلني لباعة الرصيف، ومنهم أصحاب سيارات أجرة وخصوصي، والإدارة في محطة تعبئة العطيفية تمارس هذه المخالفات علناً، وعندما يتحدث أحد معهم يصرخون بوجهه: إنها محطة أهلية وانهم أحرار بتصرفاتهم.

رخص الأسعار

عدنان الهاشم - سائق سيارة تاكسي - قال عن سبب الأزمة: إن سعر البنزين رخيص في العراق قياساً بدول الجوار وحتى النفطية منها، وهذا يشجع على تهريب البنزين، انا ذهبت إلى إيران ورأيت أسعار البنزين وكذلك في سوريا والأردن ووجدت الفارق في سعر البنزين.

الحل هو رفع سعر البنزين بنسبة تمنع من تهريبه، وكذلك مراقبة الحدود لمنع المهربين، الحقيقة أن سعر لتر البنزين أرخص من سعر لتر الماء المقطر، وهناك تردد في المعالجة من قبل المسؤولين.

الشرطة والحرس الوطني

وفاء العيدي - سائق سيارة كيا قال: إنه شاهد بعينه أفراد الشرطة والحرس الوطني يبيعون البنزين خارج المحطة ومن سياراتهم الحكومية وأمام الجميع، نعم لا ينكر ما يقوم به الإرهابيون من تدمير للمنشآت النفطية ولكن ذلك لا يجعل الأزمة تصل إلى هذا المستوى لولا التهريب وممارسة الرشوة والمحسوبية وغيرها، إن هذه الأزمة يظهر فيها صاحب كل نفس ضعيفة لأداء دوره فيها والاستفادة منها.

شعبة اقتصادية في شرطة ذي قار لمراقبة الاسعار ومكافحة عصابات التهريب

الناصرية / حسين كريم العامل

من المفترض ان يكون للشعبة الاقتصادية في مديرية شرطة ذي قار اكثر من مهمة تتعلق بالنشاط الاقتصادي في المحافظة كمراقبة الاسعار والتلاعب بالمكاييل ومكافحة عصابات التهريب والحد من نشاطات ذوي النفوس الضعيفة الذين يتلاعبون بقوت المواطن وحاجاته الاساسية ، لكن لهذه الشعبة الفتية في الوقت الحاضر مهمتان اساسيتان املتهما عليها ضرورات المرحلة الراهنة وهما مكافحة التهريب ومتابعة حركة المنتوجات النفطية التي تحتاج الى جهود استثنائية كبيرة لما تمثله من اهمية في ادامة دورة الحياة . ولتسليط الضوء على عمل هذه الشعبة التقينا النقيب شوقي شاكر مدير شؤون المنشأة والشعبة الاقتصادية في قيادة شرطة ذي قار ليحدثنا عن طبيعة عمل هذه الشعبة وابرز نشاطاتها والمعوقات التي تقف حائلا من دون تنفيذ الشعبة واجباتها فقال :

الحد من عمليات التهريب

بعد استفحال ازمة المنتوجات النفطية اتجهت جهود قيادة الشرطة في المحافظة لتفعيل دور هذه الشعبة من خلال رفدها بالعناصر الكفء والنزيهة والقادرة على الحد من التلاعب بالمنتوجات النفطية وعمليات تهريبها وبيعها لعصابات الدول المجاورة التي غايتها تخريب الاقتصاد الوطني وبالفعل تمت السيطرة على حركة المنتوجات النفطية من خلال متابعة المنتوج من الشركة حتى تسلمه من المواطن وقد تم ذلك بالتنسيق والتعاون مع السيطرات الخارجية حيث تم ضبط اكثر من ١٥ صهريجاً محملاً بالمنتوجات النفطية المعدة للتهريب وعشرين سيارة غاز كانت تحاول العبور الى المحافظات الحدودية.

وعن طبيعة عمل الشعبة قال: ان مهمتنا الحالية هي الحد من التهريب وضمان وصول المنتوجات النفطية الى المحطات وبيعها بالسعر الرسمي وذلك من خلال مرافقة ومراقبة منتسبينا للسيارات المحملة بالمنتوجات وتسليمها الى المجالس البلدية في الاقضية والنواحي مقابل وصل استلام اضافة الى متابعة عملية القطع وتوزيع المنتوجات داخل المحطات ومتابعة العدادات في محطات الوقود ومطابقة ارقام المنتوج الداخلة الى المحطة مع ارقام المنتوج المبيع وقد تم ضبط عدد من اصحاب المحطات وهم يتلاعبون بالعدادات كما ان احدى المحطات ادعت سرقة جميع عداداتها للتمويه على سرقة المنتوج من خلال التلاعب بالكميات .

وعن معوقات العمل قال :

نقص في المعدات

نحن نعاني من قلة استجابة المؤسسات ذات العلاقة وضعف تعاونها معنا لحل ازمة المنتوجات النفطية وخاصة في مسألة المضخات العاطلة والتلاعب بالعدادات فقد تم ضبط عدد من اصحاب المحطات عوقب بعضهم في حين مازال بعضهم الاخر دون عقوبة كما نعاني من نقصاً حاداً في الآليات حيث لا تتوفر في الوقت الحاضر سوى سيارتين احداهما عاطلة والاخرى لاتفي بالغرض لكون واجبات ونشاطات الشعبة تشمل جميع المحطات في عموم المحافظة والشعبة حاليا بحاجة الى عدد كبير من الاليات فبغيرها لا يمكن ان نعمل ونتابع حركة المنتوج بصورة صحيحة كما لا يمكن مطاردة المهربين من دون توفير الاليات الحديثة وفي الختام طالب النقيب شوقي المواطنين بالاتصال بالارقام التالية ٩٩٩ و ٢٣٦٩٩٤ و ٢٣٣٣٨٤ في حال حصول أي تلاعب في المنتوج او تهريب او بيع بخلاف التسعيرة او عمليات تخريب للمنشاة النفطية .